البند والموضوع	الوثيقة
الركيزة 3: تمتع مليار شخص آخر بمزيد من الصحة والعافية ميم: خطة العمل بشأن تغير المناخ والصحة في الدول الجزرية الصغيرة النامية	المقرر الإجرائي ج ص ع 72 (10) (2019) والفقرة 29 من الوثيقة ج 16/72

شكراً معالي الرئيس ..

يأتي موقف السلطنة في البند ميم : خطة العمل بشأن تغير المناخ والصحة في الدول الجزرية الصغيرة النامية، من خلال إعلان وزارة الصحة التزامها الصحي بقضية التغير المناخي وذلك خلال فترة انعقاد مؤتمر قمة المناخ COP26 في جلاسكو ٢٠٢١ م ولتحقيق هذا الالتزام تعمل سلطنة عمان على تحقيق عدة أهداف وفق جدول زمني محدد للمساهمة في تعزيز النظام الصحي وجعله أكثر استدامة ومرونة للتغيرات المناخية وتقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري الضارة بالبيئة بما في ذلك الإمدادات الطبية وسلاسل التوريد. ومن هذه الأهداف إجراء تقييم لمستويات تحمل مراكز الرعاية الصحية لتغير المناخ، ومدى قدرتها على التكيف مع تطورات الطقس ومن ثم العمل على صياغة خطة عمل صحية للتكيف مع أنماط المناخ المستقبلية، ويأتي ذلك في إطار الخطة الوطنية للتخفيف والتكيف مع تغير المناخ ومن ثم استخدام نتائج التقييم والخطة الوطنية للتكيف في مجال الصحة لجذب التمويل اللازم لتطوير النظم الصحية بما يتماشى مع مبادئ الاستدامة واحترام البيئة.

كما تطمح وزارة الصحة إلى اجراء تقييم انبعاثات غازات الاحتباس الحراري المرتبطة بالنظام الصحي (بما في ذلك سلاسل التوريد) لبناء نظام صحي صديق للبيئة، ذي انبعاثات منخفضة مما يساهم في الحد من مشكلة الاحتباس الحراري والحد من التلوث.

اعقب هذا ، إعلان حكومة سلطنة عمان التزامها بالوصول إلي الحياد الصفري الكربوني بحلول ٢٠٥٠ وعليه يتم تحديث الاستراتيجية القطاعية الوطنية للتخفيف والتكيف مع التغير المناخي واجراء التقييم الوطني لدراسة التحمل والتكيف مع التغير المناخي ومن ضمنها مؤشرات الصحة العامة، ويعتبر الحياد الصفري الكربوني والتغيرات المناخية أهم مكونات الاستراتيجيات القطاعية الوطنية ومنها الصناعة والتخطيط العمراني والطاقة والنقل والزراعة والصحة وغيرها، كما يرتبط تحقيق رؤية "عُمان 2040"، وخاصة أولوية البيئة والموارد الطبيعية بتحقيق التوازن بين متطلبات التنمية المستدامة واستخدام مستدام للموارد والثروات الطبيعية لنمو الاقتصاد الوطني وتقليل آثار التغير المناخي من خلال الإجراءات المتبعة للحدّ منها.

كما يجري حاليا التطبيق التجريبي لبرنامج الرصد والإنذار المبكر للأمراض المنقولة بنواقل الأمراض كالملاريا والزاعجة المصرية وربطها بالمؤشرات المناخية مثل درجات الحرارة والرطوبة ومعدل الأمطار وذلك بالتعاون بين منظمة الصحة العالمية ووزارة الصحة وهيئة الطيران المدني ممثلة بالمديرية العامة للأرصاد الجوية و نأمل توسعة هذا البرنامج ليشمل العديد من الأمراض الحساسة للمناخ مثل ضربات الشمس وسوء التغذية والصحة النفسية.

التحديات:

ومن التحديات التي تواجهنا في تفعيل برنامج التغير المناخي هو كونه منعدد القطاعات ويجب أن تكون السياسات الصحيح متزامنة مع السياسات الوطنية في هذا الجانب كما يعد التغير المناخي موضوعا حديثا على الساحة الصحية ويحتاج كثيرا من التوعية لرفع الوعي لدى العاملين الصحيين عن أثر التغير المناخي على الصحة وماله من عبء اقتصادي على القطاع الصحي كما يحتاج الكثير

من الدعم الفني والمادي لتطبيق المبادرات الخاصة بهذا البرنامج . كذلك التغير في الهيكلة الإدارية و نقل ملف التغير المناخي من جهة حكومية إلى أخرى وما نتج عنه من تعطيل مؤقت لعمل الفرق الفنية .

تبذل منظمة الصحة العالمية وغيرها من المنظمات الدولية جهدا كبيرا في دعم مختلف البرامج التي تخص التغير المناخي وخاصة أثر تغير المناخ على الصحة والأنظمة الصحية ونطمع في مزيد من الدعم المادي والفني في تدريب الكوادر الصحية في مجال تأثير التغير المناخي على القطاع الصحي واجراء تقييم لمعرفة مدى تحمل وتكيف القطاع الصحي مع التغير المناخي كذلك نرجو الدعم في اجراء تقييم انبعاثات غازات الاحتباس الحراري المرتبطة بالنظام الصحي (بما في ذلك سلاسل التوريد) من أجل نظام صحي صديق للبيئة، ذي انبعاثات منخفضة يساهم بفعالية في الحد من مشكلة الاحتباس الحراري والحد من التلوث.

عليه ندعو لتعزيز المزيد من التعاون الدولي والإقليمي لتبادل التجارب والخبرات فيما يتعلق بأحدث سبل الاستثمار في الاقتصاد الصحي الأخضر والطاقة المتجددة مثل استخدام الطاقة الشمسية وطاقة الرياح في المؤسسات الصحية. والتعجيل بتطبيق مبدأ الصحة الواحدة على مستوي الحكومات وذلك لتسهيل تطبيق برامج التغير المناخي كونها متعددة القطاعات إلى حد كبير.

شكراً معالي الرئيس،

المتحدث: سلطنة عُمان